

كذلك لا متعلق بكسر اللام لعامله المذكور والاعراب في ذلك العامل يتم الكلام
بدونه قاله من الفضلاء المتأخرين ان القوم قالوا المستقر حذو وحل
من الاعراب دون المفعول اجد في كلامهم ما يحققت وتبين غرضهم
حين لا يرون عليهم التثبت في الاعراب المحل حيث قالوا يزيد في مرتبة يزيد
في محل التثبوت واجازوا في معطوفه التثبوت وهو لفظ فاقول مستقر كلامه التثبوت
ومعنى هذا فضل ان موادهم بذلك لا محل آخر لمن الاعراب غير هذا
هذا المحل لان لا محل له من الاعراب اصلا والمستقر ذكره لا يري
انك اذا قلت زيد في الدار لم يحل من الاعراب من جهة تعلق بالخبر
الحقيقي ومحل آخر غيره من جهة انه موصول بعد حذف ذكره دليل
انتها الضمير اليه فلو محله من الاعراب على ما لا يخفى على ذوى الباب
بجلاء ما اذا قلت زيد حاصل في الدار فانه محلا واحدا انتهى كلامه
التحقيق الذي يحل به عقد المفعول في زول به خبر العقول وهو ان
التحقيق بالقبول اما قاله بعض المحققين من انك اذا قلت مرتبة يزيد
فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمرتبة لا محل له من الاعراب للتصويب المحل
على المفعولية وهو المجرور فقط وان كان الاكثرون على خلافه وهو يفت
لان الجار كالمجزء من الفعل اذا لازم يجرى مع الجار مجرى التوذي الا يري
ان معنى مرتبة يزيد جزئية وجزء الفعل لا يكون معوله ولانه كونه
الجار والمجرور في محل التثبوت لا يمنع تعلقه بمرتبة لان تعلقه به كان ظرف

ظرف لغو فلم يكن له محل من الاعراب في هذا التحق الذي ذكره به المصنف
بقوله لا يظلم من الاعراب ويؤيده ما ذكره في كتب المتأخرين من
ان التحق هو ان التصويب الجار والرفوع المحل هو المجرور فقط لان
ان الجار في تعدية الفعل واقتضائه الاسم كالمهزة والتضعيف ان جعل
القوم المجمع منصوبا محلا تاما هذا بقوله انك لا محله ان الظ من
قول الشاعر ولا يتم الكلام بدون المستقر بل هو جزء الكلام بخلاف
اللفظ فان يتم الكلام بدونه وهو ان الجار والمجرور اذا لم يقع جزء الكلام كما اذا
وقع صفة المفعول او حاله لم يكن مستقرا ولا يمكن له محل من الاعراب وقد
صرحوا بخلافها فيما قد اعراف به الشاعر في هذا الكتاب مثال لا تفعل
على وزن لا تنصرف فان بحث بشريف **مجرور** ومعطوفه على اجل الله
اي ما بعد الصلوة وهو الصلوة من الله تعالى الرحمة والمغفرة وهو عبادة
من الين والانس دعاء ومن الملائكة استغفار فانه قلت ليس للصلوة
الامعنان احدها لغوي وهو الدعاء قيل في مساهله لان الصلوة
لفظة ليست بمحصورة في الدعا بل مشتركة بين الثلاثة بجمعها قوله تعالى
ان الله وملائكته يصلون على النبي عم بالآيات الذين آمنوا صلوا عليه
انتهى فان قيل كيف استعمل في معنيته معا والصحيح ان عموم التثبوت
لا يجوز تطلقا فلما اتم ان استعمل في معنيته معا فان تقديره ان الله
يصل على ملائكته يصلون على ما صرحوا واثبتهم ما شرع وهو لا كان
المعجوبة اي الفوايض الست التي من التثبوت والقيام والقرابة